انحسرت تداولاته على أربع جلسات مسجلة خسائر متباينة

«بيان»: سوق الكويت مستمر.. في حركة التصحيح

قال تقرير شركة بيان للاستثمار للمرة الأولى خلال العام الحالي تجتمع المؤشرات الثلاثة لسوق الكويت للأوراق المالية على الإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي، حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي، والذي انحسرت تداولاته على أربع جلسات، مسجلة خسائر متباينة، وذلك في ظل حركة التصحيح التي يشهدها السوق حالياً، والتي كانت متوقعة، خاصة بعد التضخم الذي شهدته أسعار العديد من الأسهم منذ بداية العام الحالي. وقد جاءت خسائر السوق وسط أداء اتسم بالتذبذب الحاد خلال أغلب الجلسات، وهو ما جاء نتيجة المضاربات النشطة وعمليات جني الأرباح القوية التي طالت العديد من الأسهم، ولاسيما الصغيرة منها، الأمر الذي أدى إلى هبوط المؤشرات الرئيسية للسوق بشكل واضح، وخاصة المؤشر السعري الذي كان الأكثر خسارة بالمقارنة مع المؤشرين الوزني وكويت 15.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، أقر مجلس الأمة في الأسبوع قبل الماضي قانون الجمعيات التعاونية الجديد في المداولتين، حيث تم إقرار آلية الصوت الواحد في انتخابات مجالس الإدارات، وشمل كذلك التعديل الذي أدخلته الحكومة على القانون والذي يقتضي اشتراط حصول المرشح في انتخابات مجالس الإدارات على شهادة الدبلوم على الأقل.

وتابع هذا ويعد إقرار قانون الجمعيات التعاونية، أمراً إيجابياً لابد أن نشيد به، فالجمعيات التعاونية تعتبر قطاعاً اقتصادياً هاماً، حيث تشكل ما يقارب 70 في المئة من قطاع التجزئة في الكويت، وخاصة قطاعي المواد الغذائية والاستهلاكية، فالقطاع التعاوني بحد ذاته قطاعاً مفيداً للمجتمع، إلا أنه قد تجاوز دوره في خدمة المستهلك عندما بدأ يتدخل في تحديد أسعار السلع، حيث أن تحديد الأسعار هو نظام اشتراكي قد «عاف عليه الزمن»، وأن أفضل الأساليب المتبعة في النظم الرأسمالية الحرة، وهو النظام الذي اقتضيناه في الكويت، هو إطلاق قوى السوق لتتفاعل فيما بينها من خلال منافسة حرة وعادلة، وبذلك يستطيع المستهلك أن يحصل على أفضل السلع بأقل الأسعار. أما ما تقوم به الجمعيات التعاونية بالتدخل المستمر والمباشر في تحديد أسعار هذه السلع هو أمراً لا شك أنه مضر للمستهلك، فكيف يتم التمكن من تحديد أسعار عشرات الآلاف من السلع المختلفة ذات المصادر المتعددة من دول كثيرة بعملات متغيرة وأسعار متحركة وتكلفة شحن ترتفع وتنخفض حسب أسعار الطاقة؟!، وبالتالي أي تحديد فيه إضرار للمستهلك، فإما يكون هذا التحديد منخفضاً فيضطر المورد إلى تخفيض النوعية، أو مرتفع وبالتالي يضطر المستهلك أن يدفع سعر أعلى من القيمة الحقيقية لهذه السلعة، وفي الحالتين يكون المتضرر الأول والأخير هو المستهلك الذي يعد هو الهدف الرئيسي للمشرع من إنشاء الجمعيات التعاونية.

وأوضح علي صعيد متصل، أقر مجلس الأمة أيضاً قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في مداولته الثانية، حيث تضمن القانون إنشاء هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تلحق بوزير التجارة والصناعة وتسمى «هيئة تشجيع الاستثمار المباشر» ويكون مقرها الكويت، حيث من المتوقع أن يساهم القانون في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد، نظراً للصلاحيات الأوسع والآليات الواضحة التي ستتضمنها اللائحة الداخلية للقانون الجديد مقارنة مع نظيره القديم، وذلك بحسب تصريح وزير التجارة والصناعة.

وأكد مما لا شك فيه أن إقرار قانون الاستثمار الأجنبي الجديد يعد خطوة إيجابية في طريق التنمية الاقتصادية التي تتعطش إليها البلاد في الوقت الراهن، كما أن إنشاء هيئة خاصة لتشجيع الاستثمار في الكويت تعد خطوة مهمة في طريق الإصلاح الاقتصادي، إلا أن الأمل يبقى معقوداً على أن يتخطى ذلك القانون السلبيات السابقة، والتي أعاقت الاستثمار في البلاد وأدت إلى هجرة رؤوس الأموال من السوق المحلي بدلاً من جذبها إليه، حيث تعاني البيئة الاقتصادية في الكويت من عدة معوقات، مثل البيروقراطية المزمنة التي تميز أداء الأجهزة الحكومية، والتي تعيق المستثمر المحلي قبل الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي يجب أن يحظى بسهولة في الإجراءات التي تيسر عليه الاستثمار في السوق المحلي، وذلك لن يحدث إلا من خلال نظام النافذة الواحدة، بدلاً من أن يتعامل المستثمر مع الوزارات المختلفة والتي تعاني من البطء الشديد في الانجاز. ومن الجدير بالذكر أن إقرار القوانين الاقتصادية وحدها لن تكن كافية لإصلاح الوضع الإقتصادي المحلي، إذ أصبح لزاماً توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي توفر الأساسيات والمميزات اللازمة لجذب المستثمرين الأجانب، مثل الدعم وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات التنموية، مما يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تنميته.

وأشار من جهة أخرى، أصدرت مجلة «ميد» تقريراً اقتصادياً تحدثت فيه عن بعض التحديات التي تواجه قطاع النفط في الكويت، حيث أشارت إلى تأخر الكويت في قطاع النفط والغاز بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذكرت المجلة انه بحسب بيانات صادرة عن مؤشر «ميد بروجكتس»، بلغ مجموع قيمة العقود في الهندسة والتوريد والإنشاء التي وقعتها الحكومة الكويتية في العام الماضي 3.7 مليارات دولار، استقطب منها قطاع النفط والغاز 71 في المئة، وأنفقت الدولة أقل من 400 مليون دولار على معالجة النفط وتكريره، و100 مليون دولار فقط على إنشاء خطوط أنابيب نفطية. وأضافت المجلة أنه في العام الجاري لا تبدو الدولة قادرة على تحقيق نتائج أفضل عن 2012، ففي الربع الأول وقعت مشاريع بقيمة 1.47 مليار دولار، أكثر من نصفها يتعلق بالمعالجة والتكرير، كما يتوقع ترسية عقد بقيمة 500 مليون دولار في نهاية شهر يونيو الجاري، ومن المرجح أن يصبح مجموع ما ستتم ترسيته لهذا العام ملياري دولار تقريباً.

ولا شك أن الكويت تعاني أساساً من محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أصبح الاقتصاد الوطني على إثره أحادي المورد، فالاقتصاد يحتاج إلى دعم القطاعات غير النفطية، حتى يتسنى لها المساهمة في الدخل بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على النفط، وهو الأمر الذي أكد عليه بعض المسئولين سابقاً، حيث أكدوا أكثر من مرة على وجود خطط لإعادة هيكلة للاقتصاد الكويتي، إلا أن إعادة الهيكلة ليس معناها أن نهمل القطاع النفطي الذي يعد عصب الاقتصاد الكويتي حالياً، بل يجب على الحكومة أن تطوره وتحسن من أدائه لكي يواكب نظرائه في البلدان المجاورة، والتي تأخرنا عنها كثيراً في العديد من المجالات الاقتصادية.

وأضاف علي صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد سجل تراجعاً ملحوظاً إثر تعرضه لعمليات بيع قوية بهدف جني الأرباح، وسط أداء اتسم بالتذبذب الشديد في ظل عمليات المضاربة الواسعة التي كانت حاضرة بشكل لافت خلال معظم جلسات الأسبوع، والتي كانت محصلتها سلبية على مؤشرات السوق الثلاثة التي اجتمعت على الإغلاق في منطقة الخسائر على المستوى الأسبوعي للمرة الأولى هذا العام.

وتابع قد استهل السوق تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر كبيرة على صعيد مؤشراته الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي سجل في جلسة بداية الأسبوع أكبر خسارة له في يوم واحد منذ منتصف عام 2009 تقريباً، حيث تخطت نسبة خسائره الـ3 في المئة، وذلك وسط تراجع السيولة النقدية بشكل لافت، حيث نقصت قيمة التداول بنسبة تعدت الـ50 في المئة بنهاية هذه الجلسة.

وعلى الرغم من الخسائر القوية التي شهدتها مؤشرات السوق خلال الأسبوع الماضي، إلا أنها تعتبر ضرورية ومطلوبة ومتوقعة، ولاسيما في ظل الارتفاعات الكبيرة التي حققتها أسعار العديد من الأسهم المدرجة في السوق منذ أواخر العام الماضي وحتى الآن، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين المؤشرات الرئيسية للسوق، الأمر الذي كان يتطلب حركة تصحيحية لتضييق هذه الفجوة.

وبين علي صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 35.28 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 12.25 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 8.80 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 8.027.98 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 3.28 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي.

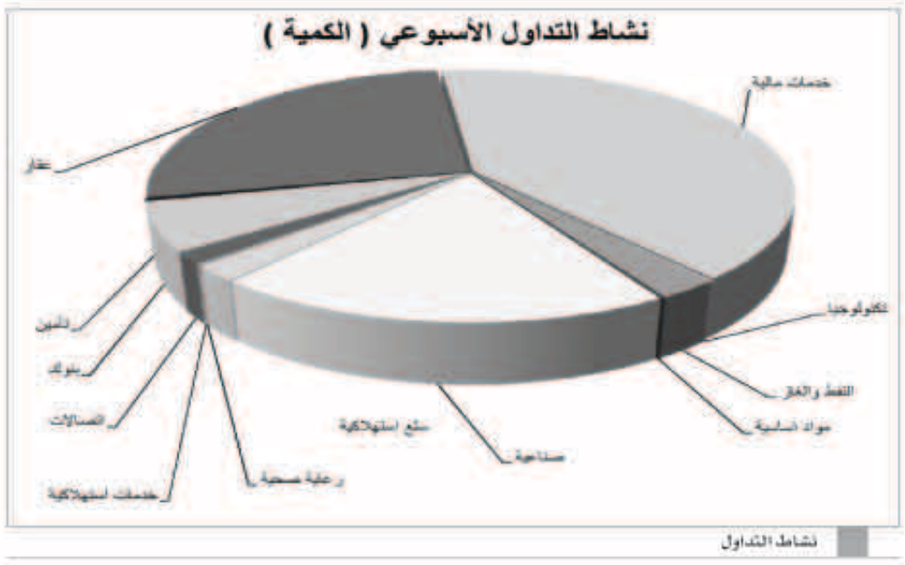

نشاط التداول

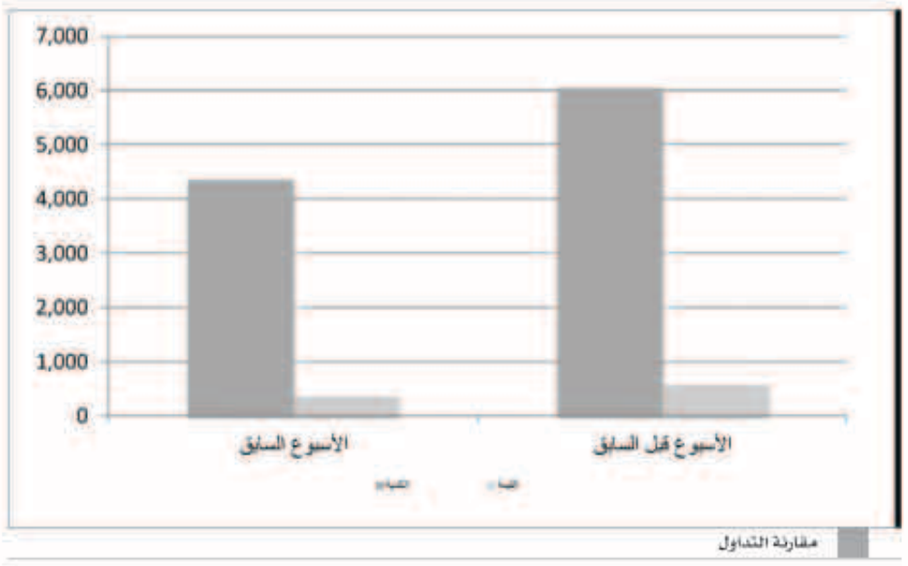

مقارنة التداول

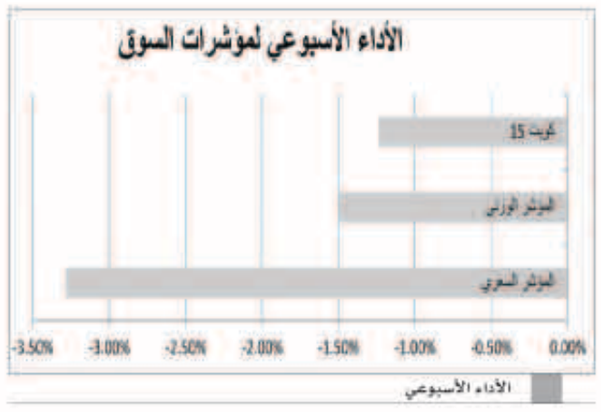

- **السوق سجل تراجعاً ملحوظاً إثر تعرضه لعمليات بيع قوية**
- **عمليات المضاربة الواسعة كانت حاضرة بشكل لافت خلال معظم جلسات الأسبوع**
- **مؤشرات السوق الثلاثة اجتمعت على الإغلاق في منطقة الخسائر على المستوى الأسبوعي للمرة الأولى هذا العام**
- **جني أرباح وسط أداء اتسم بالتذبذب**

قطاع الخدمات المالية في المركز الأول

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.77 مليار سهم شكلت 40.65 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.15 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 26.39 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.55 في المئة بعد أن وصل إلى 851.90 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.98 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 126.11 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 28.05 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 104.12 ملايين د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 58 مليون د.ك. شكلت 15.63 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«وزارة النفط» تفوز بجائزة درع الحكومة الإلكترونية العربية

- **الشمري: عدد من القوانين انطبق على الموقع مما أهلها للفوز بالجائزة**

أعلنت وزارة النفط عن فوز موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت العالمية على جائزة درع الحكومة الإلكترونية العربية ضمن مسابقة أفضل موقع للحكومة الإلكترونية في العالم العربي.

وقال مراقب الإعلام البترولي ونائب رئيس لجنة الإنترنت بالوزارة مضحي الشمري لـ«كونا» امس ان موقع الوزارة فاز بالجائزة في دورتها الرابعة «2013» التي تقام بالتعاون بين أكاديمية جوائز الانترنت في المنطقة العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية إحدى منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة.

واضاف الشمري ان الموقع حاز جائزة «المبادرات المتميزة» عن فئة الوزارات في الدول العربية مشيرا الى انه سيتم توزيع الجوائز رسميا يوم السبت الموافق 29 من الشهر الجاري خلال الحفل الذي ستقيمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح أن هذه المسابقة موجهة حصريا الى حكومات الدول العربية ومؤسساتها الرسمية وتهدف إلى تشجيع الأبداع في تصميم المواقع والصفحات الالكترونية للحكومات العربية وتكريم أفضل الصفحات الإلكترونية التي تم تصميمها وفقا للمعايير الدولية لمواقع الحكومات الإلكترونية.

واشار الى ان من اهداف المسابقة اكتشاف وتعزيز الروح الإبداعية والعقول الخلاقة العاملة في مجال الحكومة الإلكترونية وللوصول إلى مواقع وصفحات حكومية الكترونية افضل والاستمرار في تحسين جودة خدماتها وامكانية الاستفادة منها خدمة للمواطن العربي وتقدير وتمييز جهود الحكومات والمؤسسات الرسمية العربية التي أسست مواقع لها على الإنترنت وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم الخدمات للجميع.

واضاف ان من ضمن اهداف المسابقة تشجيع بناء المزيد من المواقع الحكومية الإلكترونية لتعميم الاستفادة من الثورة التكنولوجية العالمية ومن أجل خدمة التنمية المستدامة في الدول العربية وحث الدول العربية على المشاركة في العالم الرقمي انطلاقا من الرؤية الشاملة نحو تعزيز العمل العربي المشترك.

وذكر الشمري أن هناك عددا من القوانين والمعايير المحددة التي انطبقت على موقع الوزارة مما أهلها للفوز بالجائزة العربية منها التصميم الإبداعي والتفاعل والمعلومات الثرية عن البترول وسهولة البحث والتصفح والاتصال القوي مع الجمهور عن طريق الرد إلكترونيا على استفساراتهم أولا بأول والاستخدام البارز لأخر الأنظمة والبرامج في عالم التكنولوجيا مما يسهل من الاستعمال وتسلسل البيانات وترتيبها والتناغم والانسجام في نظام الألوان العامة في الموقع.

وبين أن موقع الوزارة انطلق في عام 2002 وتشرف عليه لجنة الإنترنت المتخصصة التي تضم في عضويتها مسؤولين وموظفين من إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة وإدارة نظم المعلومات في الوزارة.

ولفت الى انه قد جرى تعديلان رئيسيان على الموقع كان الاخير في ابريل من عام 2012 حيث تم تصميم شكل جديد للموقع بما يتناسب مع دور واختصاصات وزارة النفط مع الإشارة إلى إبراز المعالم الحضارية والعمرانية في الكويت.

عبر تحالف لونجريفر بتقديم عرض نقدي بقيمة 2200 بنس للسهم

الكويت تعرض 8.2 مليارات دولار لشراء «المياه البريطانية»

توقع مراقبون اقتصاديون موافقة شركة المياه البريطانية «سيفرن ترنت» على العرض «السخي»، الذي قدمه تحالف كويتي - إنكليزي للاستحواذ على الشركة.

وبحسب رويترز، فقد قال «تحالف لونجريفر» «الذي يضم مكتب الاستثمار الكويتي التابع لهيئة الاستثمار وشركة بوريالس للبنية التحتية وصندوق معاشات الجامعات البريطانية»، إنه قدم عرضا نقديا بقيمة 5.3 مليارات جنيه إسترليني «8.2 مليارات دولار» للاستحواذ على شركة المياه البريطانية سيفرن ترنت.

وأوضح تحالف لونجريفر أنه تقدم بعرض نقدي لمجلس إدارة الشركة بقيمة 2200 بنس للسهم.

ويشمل العرض أيضا توزيع أرباح نقدية بواقع 45.51 بنسا للسهم كان مجلس إدارة «سيفرن ترنت» قد اقترحها في 30 مايو 2013 ويزيد على قيمة عرض سابق بلغ 2125 بنسا للسهم.

وقال التحالف إن العرض مشروط بإكمال فحص فني للشركة.

يذكر أن هيئة الاستثمار الكويتي تعود ملكيتها للحكومة الكويتية بالكامل وهي الجهة الرسمية التي تقوم بالاستثمارات الخارجية للبلد.

شركة المياه البريطانية

VIVA تعلن عن الفائزين الجدد ضمن حملة «اربح سيارة كل أسبوع»

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، مشغل الاتصالات الأسرع نمواً في الكويت، اليوم عن اسماء عملائها الفائزين ضمن حملة «اربح سيارة كل أسبوع» وهم محمد علي المطيري، ومساعد عبداللطيف الفضلي والذي ربح كل منهم سيارة أودي A5 الرياضية موديل 2014 والسيدعبدالرحيم ونعمة الله أيوب علي وناصر رجان غالي فرحان والذي ربح كل منهم سيارة كامارو V6 وعبدالسلام كونومال وبدر سليم البطحاني وأسرار أحمد راشد وسعود هادي الدوسري وخواجة غلام قادرالذي نال كل منهم 10.000 د.ك. ويتعين على الفائزين الذين تم الإعلان عن أسمائهم في سحب 29 ابريل 2013 تسلم جوائزهم حتى 29 مايو2013 كحد أقصى، ويتعين على الفائزين الذين تم الإعلان عن أسمائهم في سحب 6 مايو 2013 استلام جوائزهم حتى6 يونيو 2013 كحد أقصى، ويتعين على الفائزين الذين تم الإعلان عن أسمائهم في سحب 13 مايو 2013 استلام جوائزهم حتى 13 يونيو 2013 كحد أقصى، ويتعين على الفائزين الذين تم الإعلان عن أسمائهم في سحب 20 مايو2013 استلام جوائزهم حتى 21 يونيو 2013 كحد أقصى.

جانب من حملة VIVA

«دار الكوثر» تقدم «الريحان» بتسهيلات جديدة تلبي احتياجات العملاء

كشف نائب المدير العام في شركة دار الكوثر العقارية إحدى شركات المجموعة الخليجية للتنمية والاستثمار المهندس أيوب الصفار أن مشروع برج الريحان الذي طرحته الشركة مؤخرا لقي إقبالا كبيرا.

وقال الصفار في بيان صحافي أن المشروع في الشارقة وتبلغ كلفته 25 مليون دولار، لافتا إلى أن برج الريحان يتكون من 50 طابقا منهم 42 طابق سكني بعدد إجمالي 252 شقة و6 طوابق خاصة بمواقف السيارات، وطابق خدمات.

ولفت الصفار إلى أن المشروع له مميزات عدة تشمل المواصفات العالية والجودة في الخدمات منها وجود نادي صحي بالبرج ومهبط للطائرات عمودي بالإضافة إلى خدمات أمنية على مدار الساعة. وأشار الصفار إلى أن مشروع «برج الريحان» لقي قبولا كبيرا في السوق الكويتي نظرا لتميزه من بين المشاريع العملاقة التي تطرح من قبل الشركة في الآونة الأخيرة، وان الشركة تقوم على طرح هذا المشروع باساليب جديدة وتسهيلات تلبي احتياجات العملاء وتسهيلات بالدفع.